

قواعد سلوك الموردين

"اسم الشركة" هي إحدى دور مجموعة LVMH.

تولي مجموعة LVMH أهمية كبيرة لأن تنقاسم دورها وشركائها مجموعة مشتركة من القواعد والعادات والمبادئ المعنية بالأخلاق والمسؤولية الاجتماعية واحترام البيئة.

لذلك، نتوقع مجموعة LVMH أن تُقيم جميع دورها علاقات مثالية مع مجموعة شركائها (الموردين والموزعين والمتعاقدين...) وأن تعززها فيما يتعلق بالمسؤولية والعدالة والنزاهة.

كذلك تطلب كل من دور مجموعة LVMH من مورديها التقيّد بالمبادئ الأخلاقية المتضمنة في قواعد سلوك الموردين هذه والتحقق من امتثال مورديهم والمتعاقدين معهم لهذه المبادئ.

تصرّ "اسم الشركة" في إدارة أعمالها على احترام القوانين والأنظمة والاتفاقيات الوطنية والعالمية المطبّقة، فضلاً عن الممارسات السليمة، وخصوصاً فيما يتعلق بالأخلاقيات والمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتتوقع "اسم الشركة" من مورديها التقيّد بالمبادئ الأخلاقية في إدارة مؤسساتهم الخاصة. كما تطلب "اسم الشركة" من جميع مورديها وكذلك من موظفيهم ومواقع إنتاجهم والمتعاقدين معهم ومورديهم الامتثال التام بهذه المعايير.

في حال خضع الموضوع ذاته للتشريعات الوطنية أو غيرها من الأنظمة السارية وقواعد سلوك الموردين هذه، يتم تطبيق المعايير العليا أو الأحكام الأكثر إلزاماً. وعندما تتعارض قواعد سلوك الموردين مع التشريعات السارية، ينبغي تطبيق التشريعات السارية.

تتعاون "اسم الشركة" مع الموردين الذين يوافقون على التقيّد بمتطلبات قواعد سلوك الموردين هذه وبالمبادئ المنصوص عليها في اتفاقيات منظمة العمل الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل المؤسسات المتعددة الجنسيات، ومبادئ الأمم المتحدة المعنية بتمكين المرأة.

ويتحمل موردينا المسؤولية تجاه "اسم الشركة" عن الأعمال المنقّذة من قبل المتعاقدين معهم ومورديهم، ويضمنون امتثال المتعاقدين معهم ومورديهم لقواعد سلوك الموردين هذه وبالالتزامات القائمة بموجبها.

في حال انتهاك قواعد سلوك الموردين هذه من قبل أحد الموردين أو مورده أو الفريق المتعاقد معه، تحتفظ "اسم الشركة" بحق مراجعة العلاقة التجارية وإذا لزم الأمر إنهاءها، وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون الساري، حتى في حال عدم توفر عقد خطي ينظم هذه العلاقة، وبغض النظر عن الحقوق الأخرى لـ "اسم الشركة" أو الانتصاف الذي يمكن أن تلجأ إليه.

1. معايير العمل والمسؤولية الاجتماعية

تطالب "اسم الشركة" من مورديها تصرفاً مثالياً من حيث المسؤولية الاجتماعية.

- **حظر عمل الأطفال:** يُمنع منعاً باتاً عمل الأطفال الذين هم دون سنّ السادسة عشرة. أما في البلدان حيث تنصّ التشريعات المحلية على بدء العمل في سنّ أكبر أو حيث تمّد فترة التعليم الإلزامي إلى ما بعد سنّ السادسة عشرة، يُطبّق السنّ الأكبر. ويُمنع القيام بأي نوع من الأعمال التي يمكن أن تلحق ضرراً بصحة الأطفال دون سن الثامنة عشرة أو سلامتهم أو أخلاقهم.
- **حظر العمل القسري:** يمنع منعاً باتاً لجوء موردينا إلى العمل القسري، والعبودية والسخرة أو إلى التجارة بالبشر وكذلك احتجاز بطاقات الهوية أو تراخيص العمل، أو المطالبة بأي مبلغ تأمين من قبل العاملين، أو استخدام أي نوع من الإكراه. فلكل عامل الحق بقبول أي وظيفة بكل حرية أو بتركها. ولا يمكن للموردين إرغام العاملين على العمل لتسديد دين مُستحق لهم أو لفريق ثالث.
- **حظر العمل غير القانوني وغير المشروع وغير المصرّح عنه:** يتوجّب على موردينا التقيّد بجميع التشريعات السارية من أجل تجنّب العمل غير القانوني وغير المشروع وغير المصرّح عنه.

- **حظر المضايقة والتجاوزات:** نتوقع من موردينا معاملة تتّصف بالاحترام والكرامة تجاه موظفيهم. فلا يمكن أن يتقبّل الموردون ولا أن يمارسوا أي شكل من أشكال العقوبات البدنية والمضايقات الجسدية والجنسية والشفوية والنفسية أو أي شكل آخر من التجاوزات.
- **حظر التمييز:** نتوقع من موردينا معاملة موظفيهم بطريقة متساوية وعادلة. فلا يمكن أن يقوم الموردون بممارسة أي شكل من أشكال التمييز، وخاصة من حيث الراتب والتوظيف والاستفادة من التدريب والترقية وحماية الأمومة وإنهاء الخدمة على أساس معايير الجنس أو العرق أو الأصول الإثنية أو الدين أو السن أو الإعاقة أو التوجّه الجنسي أو المعتقدات السياسية أو الانتماء النقابي أو الجنسية أو الهوية الجنسية أو الأصول الاجتماعية.
- **الأجور والمنافع:** يتوجّب على موردينا كحدّ أدنى بأن يدفعوا أجراً منتظماً شهرياً على الأقل، كما عليهم دفع أجر ساعات العمل الإضافية بحسب النسبة القانونية والتقيّد بجميع المتطلبات القانونية المتعلقة بالمنافع الاجتماعية. وفي حال عدم وجود حد أدنى قانوني للأجور أو لنسبة أجور ساعات العمل الإضافية في البلد المذكور، فعلى المورد التأكيد من مساواة الأجور على الأقل مع الحد الأدنى الوسطي للقطاع الصناعي المعني، ومساواة تعويضات ساعات العمل الإضافية على الأقل مع أجر ساعة المعتاد. كما لا يمكن استقطاع أي مبلغ عن الراتب لأسباب تأديبية. ونتوقع من موردينا أن يضمنوا لجميع العاملين لديهم الاستفادة من المنافع المنصوص عليها في أي اتفاق جماعي، أو اتفاق الشركة وأي اتفاق فردي أو جماعي آخر قابل للتطبيق.
- **ساعات العمل:** يجب أن يتقيّد موردينا بالقوانين والتشريعات المحلية السارية على ساعات العمل التي لا يمكن أن تتجاوز في أي حالة الساعات القصوى المحددة بالمعايير المعترف بها دولياً، مثل تلك المحددة من قبل منظمة العمل الدولية. ولا يمكن لموردينا فرض ساعات إضافية مبالغ فيها. إذ لا يمكن أن يتجاوز عدد ساعات العمل الأسبوعية، بما فيها الساعات الإضافية، الحدود القانونية. ويحق للعاملين الاستفادة من العدد الأدنى من أيام العطلة الذي تحدده التشريعات السارية كما عليهم أن يُمنحوا يوماً من الراحة على الأقل خلال كل فترة سبعة أيام.
- **الحرية النقابية:** يعترف موردينا ويحترمون حق العمال في المفاوضة الجماعية وتأسيس مؤسسات نقابية أو الانضمام إليها حسب اختيارهم دون التعرض إلى أي عقوبة أو تمييز أو مضايقة.
- **ضمان الصحة والسلامة:** يتوجّب على موردينا تأمين بيئة عمل آمنة وصحية للعاملين من أجل تجنّب الحوادث أو الإصابات الجسدية التي قد تسبب بها عملهم أو قد تكون على علاقة به أو ناجمة عنه، بما في ذلك استخدام المعدات أو فترة التنقلات المهنية. وعلى الموردين وضع إجراءات وتنظيم دورات تدريبية من أجل الكشف عن أي مخاطر يمكن أن تشكل خطراً على سلامة وصحة الموظفين وتجنبها والتخفيف منها قدر المستطاع. كما عليهم الامتثال لجميع التشريعات والقوانين المحلية والعالمية المطبقة في هذا الصدد. وتطّبق المبادئ نفسها على أماكن السكن المؤمّنة من قبل الموردين.

2. الأنظمة والحماية الخاصة بالبيئة

- تعمل "اسم الشركة" بشكل ملموس على حماية البيئة ضمن برنامج مخصص يشمل التعاون مع الموردين من أجل ضمان تطبيق الممارسات السليمة على طول سلسلة التوريد.
- وتتوقع "اسم الشركة" من مورديها مشاركتها هذا الالتزام. فهي تشجع مبادرات الموردين من أجل تخفيض أثر أعمالهم البيئي، وخصوصاً استخدام التكنولوجيات المراعية للبيئة.
- وتطالب "اسم الشركة" من مورديها التقيّد بالتشريعات والمعايير البيئية المحلية والعالمية والحصول على التراخيص البيئية اللازمة والتمكّن من إثبات التنفيذ الفعلي للمتطلبات التالية:
- تنفيذ نظام لإدارة البيئة؛
- تحسين الأداء البيئي لمواقع ووسائل إنتاجهم، وخاصة عبر المعالجة المناسبة للنفايات ومعالجة تلوث الهواء والمياه والتربة وتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من خلال تعزيز استخدام الطاقات المتجددة وتقليل استخدام المياه والطاقة وإدارة المواد الكيميائية الخطيرة بالطريقة المناسبة؛
- تنفيذ تدابير حماية التنوّع البيولوجي وضمان التتبع والمطابقة القانونية للمواد الأولية والأصناف المستخدمة؛
- تنفيذ الممارسات السليمة على طول سلسلة التوريد من أجل احترام حقوق الحيوانات؛
- المشاركة في التحسين المستمر للأداء البيئي لمنتجات "اسم الشركة" طوال دورة حياتها؛
- التأكد من تدريب الموظفين الذين تؤثر أعمالهم بشكل مباشر على البيئة وتأهيلهم وامتلاكهم للموارد اللازمة لتنفيذ مهامهم بشكل فعّال.

3. متطلبات النزاهة المهنية

- تطلب "اسم الشركة" من مورديها تصرفاً مثالياً من حيث النزاهة في إدارة أعمالهم.
- **المتطلبات القانونية:** نتوقع من موردينا الامتثال بالتشريعات المحلية والوطنية والعالمية المطبقة في سياق إدارة مؤسساتهم.

- حظر جميع أنواع الفساد: تطبق "اسم الشركة" سياسة "عدم التسامح إطلاقاً" بشأن الرشوة والتداول بالنفوذ. ونتوقع من موردينا الامتثال لجميع القوانين السارية في المسائل المتعلقة بالفساد واتخاذ التدابير الملائمة من أجل تجنب أي أفعال ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفساد أو التداول بالنفوذ في نطاق نشاطاتهم وتحديدها ومعاقبتها.
- **تجنب تضارب المصالح:** نطالب من موردينا العمل بجميع التشريعات السارية في المسائل المتعلقة بتضارب المصالح ومحاولة تجنب حدوث الحالات التي تنشأ تضارباً في المصالح في إطار تعاونهم مع "اسم الشركة".
- **حظر تبييض الأموال:** قد يحصل تبييض الأموال عند القيام بعمل للتستر عن المصدر الحقيقي للأموال أو الأصول المرتبطة بأنشطة إجرامية. ونتوقع من موردينا التعهد باتخاذ جميع التدابير الملائمة لتجنب استخدام عملياتهم كوسيلة لتبييض الأموال.
- **احترام المنافسة:** يتعهد موردينا باحترام حق المنافسة المطبق في البلدان التي يعملون فيها. ويشمل ذلك أي إساءة لاستخدام السلطة وأي ممارسة من تنسيق أو تفاهم بالسري بين المنافسين.
- **السرية:** على الموردين أن يتعهدوا باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان خصوصية الأسرار المهنية وغيرها من المعلومات غير العلنية المبلغ عنها عن طريق علاقتهم المهنية مع "اسم الشركة".
- **تجنب التجارة الداخلية:** على الموردين احترام التشريعات السارية المتعلقة بالتجارة الداخلية والامتثال عن بيع أو شراء، بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أوراق مالية لشركة LVMH – Moët Hennessy Louis Vuitton SE، أو أدوات مالية متعلقة بها، استناداً إلى معلومات داخلية.
- **حماية المعلومات الشخصية:** نطالب موردينا بالالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها فيما يتعلق بحماية المعلومات الشخصية.
- **السلطات الجمركية والأمن:** نطالب موردينا بالتقيد بالتشريعات الجمركية المعمول بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستيراد ومنع إعادة شحن البضائع في البلد المستورد.
- **القيود المفروضة على التجارة والعقوبات الدولية:** نطالب من موردينا الالتزام بالقيود المفروضة على التجارة والعقوبات الدولية، مع مراعاة تطوراتها، وكذلك الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمراقبة الصادرات.
- **الهدايا والدعوات:** يمكن أن تشكل الهدايا والدعوات وسائل مجاملة مقبولة في إطار علاقات عمل قائمة، وذلك ضمن نطاق أو قيمة محدودين، في حال تقديمها علناً وبكل شفافية، في حال يسمح القانون المحلي أو عادات البلد بتلك الممارسة، وإن كانت تهدف إلى التعبير عن الاحترام والشكر ولا يرتبط بتقديمها بالحصول على مقابل. لكن في بعض الحالات، يمكن أن تخضع تلك الممارسات لأحكام مكافحة الفساد أو غيرها من القواعد القانونية التي يتعين معرفتها والتقيد بها.
- **حماية الأصول:** على الموردين اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل حماية موارد وأصول "اسم الشركة"، وخاصةً حقوق الملكية الفكرية العائدة لها. فهم يتعهدون باعتماد استراتيجيات من الوقاية والتعاون والاتصال لمكافحة التزوير. وعلى سبيل المثال، يجب أن يتقيد المورد بتعليمات "اسم الشركة" فيما يتعلق بالقيام بتدمير جميع المنتجات الجاهزة أو شبه الجاهزة التي تحمل علامات مميزة تخص "اسم الشركة" والتي لم يتم طلبها أو تم رفضها.
- **اتخاذ مواقف علنية:** نتوقع من موردينا توقي الحذر الشديد فيما يتعلق باتخاذ المواقف العلنية، وخاصة على شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعية. وعليهم التأكد من عدم إسناد مواقفهم إلى "اسم الشركة"، على أن تكون تلك المواقف مطابقة لالتزام المورد بالخصوصية واحترام السرية المهنية.
- **شفافية المعلومات:** على الموردين توفير المعلومات الواضحة والدقيقة المتعلقة بالأساليب والموارد المستخدمة ومواقع الإنتاج وخصائص المنتجات أو الخدمات المقدمة، على أن يمتنعوا من القيام بالادعاءات المضللة.

الرقابة والتدقيق

- **الرقابة:** نحتفظ بحق مراقبة الالتزام بهذه المبادئ وإجراء تدقيق الامتثال لدى موردينا ومورديهم والمتعاقدين معهم. وعلى الموردين تأمين كافة المعلومات الضرورية وتيسير عمل ممثلي "اسم الشركة" الذين يسعون إلى التحقق من الامتثال لمتطلبات هذه القواعد. كما يجب على الموردين التعهد بتحسين أي ثغرة يتم اكتشافها أو إصلاحها. ويمكن أيضاً أن ترافق "اسم الشركة" الموردين في إرساء وتطبيق الممارسات الفضلى من أجل تسوية حالات عدم التماثل البسيطة.
- **دقة الأرشيف والوصول إلى المعلومات:** يجب على موردينا الحفاظ على أرشفة كافية لإثبات التقيد بقواعد سلوك الموردين هذه. كما عليهم وضع أرشيف كامل وأصلي ودقيق بنسرف ممثلين.

التاريخ:

اسم وعنوان المورد:

اسم ووظيفة ممثل المورد:

الإمضاء:

الختم (بحسب الاقتضاء):